الملف

ميشال كرم

الأمن الداخلي رفع جهوزيته مع بدء موجات النزوح العميد مسلّم: إجراءات وقائيّة واستجابة ميدانيّة للحماية

مع اتساع موجات النزوح الى المناطق اللبنانية بفعل العدوان الاسرائيلي المتواصل على الجنوب والضاحية والبقاع، رفعت قوى الامن الداخلي من جهوزيتها وعززت انتشار دورياتها الامنية في معظم المناطق اللبنانية، لا سيما في محيط مراكز ايواء النازحين، في خطوة تهدف الى مواكبة المستجدات وضبط الاوضاع وحفظ النظام العام

رئيس شعبة العلاقات العامة في قوى الامن الداخلي العميد جوزف مسلم.

يأتي هذا الانتشار المكثف في اطار تدابير احترازية ترمي الى حماية النازحين والمجتمعات المضيفة على حد سواء، من خلال ملاحقة المخالفين ومنع اي تجاوزات قد تخل بالأمن، الى جانب تأمين الراحة العامة، وتنظيم الحركة في محيط مراكز الايواء والتجمعات السكنية التي شهدت ضغطا متزايدا مع تفاقم الازمة، اضافة الى حضور ميداني دائم لقوى الامن الداخلي لكي تستجيب سريعا لأي طارئ، بما يساهم في الحد من التوترات وطمأنة المواطنين والحفاظ على الاستقرار في مرحلة شديدة الحساسية، ومواكبة الاعباء التي فرضها التدفق الكبير للنازحين على المناطق.

> **47 اشكالا و12 اطلاق نار في مناطق النزوح احبطت بفضل الجهوزية العالية والتدخل الفوري**

تندرج هذه الاجراءات ضمن الخطة الامنية لمواكبة تداعيات نزوح الاهالي، التي وضعها وزير الداخلية العميد احمد الحجار في الاجتماع الذي عقده في مكتبه في مطلع آذار الفائت مع المدير العام لقوى الامن الداخلي اللواء رائد عبدالله ورئيس شعبة المعلومات العميد محمود قبرصلي، حيث جرى عرض مفصل للخطوات الموكلة الى قطعات قوى الأمن الداخلي على الارض بهدف استيعاب الكثافة المرورية الناتجة من نزوح الاعداد الكبيرة من الاهالي، وبالتالي لضمان انسابية التنقل والتخفيف من الاختناقات المرورية على المحاور الرئيسية، والتأكيد على التنسيق مع البلديات والاجهزة الامنية، بما يضمن سلامة الاهالي النازحين.

كما شدد الوزير الحجار خلال ترؤسه مجلس الامن الداخلي المركزي الذي يضم مختلف الأجهزة الامنية ويشكل اطارا تنسيقيا اساسيا بينها، على "ان الدولة والحكومة وكل المعنيين يواكبون عمليات النزوح لتقديم الخدمات المطلوبة والمساهمة قدر الامكان في التخفيف من حدة الازمة". واكد ان "هذا الامر تواكبه ايضا الاجهزة الامنية بمختلف تشعباتها بما فيها الجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي والامن العام وامن الدولة والدفاع المدني، وذلك لتأمين امن النازحين من جهة، وامن المجتمعات المضيفة من جهة اخرى"، لافتا الى ان "الهدف تأمين الأمن لجميع اللبنانيين على اختلاف انتماءاتهم، مع اعتماد مبدأ الحزم حيث يجب، والحكمة في التدخل، ومراعاة اوضاع الناس والضغوط التي يعيشونها". في هذا السياق، التقت "الامن العام" رئيس شعبة العلاقات العامة في قوى الامن الداخلي العميد جوزف مسلم، وسلطت الضوء على ملف الاهالي النازحين.

■ كيف تم توزيع الادوار بين قوى الامن الداخلي وبقية الاجهزة الامنية حيال موجات نزوح الاهالي المستمرة؟

□ يستمر كل جهاز أمني، ومنها قوى الامن الداخلي، بالقيام بمهامها الوطنية والروتينية اليومية لمتابعة اي تهديدات امنية، اضافة الى تعزيز دور قوى الامن التي لها علاقة مباشرة او غير مباشرة بالنزوح، اهمها ادارة تنظيم السير في الطرق الدولية والرئيسية والفرعية، بخاصة خلال فترة النزوح، اضافة الى تشديد تدابير الحماية بمحيط مراكز الايواء، وتقديم المساعدة التنظيمية بإدارة هذه المراكز. كما يتم التواصل والتنسيق بشكل دائم لتأمين المؤازرة المتبادلة عند الحاجة بين المؤسسات الامنية والمساهمة بإجراء التحقيقات لمكافحة الاحتكار ومنع غلاء اسعار البضائع والسلع.

■ هل هناك خطة طوارئ حديثة تتعلق بمواجهة تداعيات النزوح وتأمين الايواء لهم؟

□ لقد تم وضع خطة طوارئ معتمدة ضمن الإطار الوطني لإدارة الازمات المعممة على مستوى رئاسة الحكومة لكل من الوزارات والقطعات والشركاء الفاعلين المعنيين بإدارة الازمة في لبنان. هذه الخطة تستوجب تحديثا دوريا وتقييما مستمرا، على سبيل المثال تأمين مراكز ايواء آمنة، تنظيم دخول النازحين وخروجهم، حماية الممتلكات، وضمان استمرارية الخدمات الاساسية بالتعاون مع الجهات المعنية.

■ كيف تتعامل قوى الامن الداخلي مع اي توترات داخل مراكز النزوح؟

□ لمعالجة الاشكالات تتعامل قوى الامن الداخلي بطريقة الحوار لاحتواء اي مشكلة، اعتماد الاساليب السلمية والايجابية للحفاظ على الاستقرار، منع تفاقم الاشكالات، وتقدم ايضا مقاربة انسانية تحترم كرامة النازحين.

■ ما هي الآليات المعتمدة لملاحقة وتوقيف المتسببين بإثارة الفوضى او الاخلال بالأمن؟

□ تستخدم قوى الامن الداخلي اجراءات قانونية صارمة، تشمل الرصد المسبق، المتابعة الميدانية، التوقيف الفوري لكل من يثبت تورطه في اثارة الفوضى او الاخلال بالأمن، واحالته على القضاء المختص.

■ ما هي حصيلة الاشكالات او الجرائم في مناطق النزوح؟

□ لقد تم تسجيل بعض الاشكالات الفردية المحدودة، الا انه تم ضبطها بسرعة، ولم تسجل اي حالات خارجة عن السيطرة، بفضل الجهوزية العالية والتدخل الفوري. ان حصيلة الاشكالات والجرائم في مناطق النزوح هي كالآتي: 47 اشكالا، 12 إطلاق نار، 3 سرقات، 3 حوادث شهر سلاح، وعملية سلب واحدة. اما حصيلة الجرائم على الصعيد الوطني، وفق مقارنة احصائية للمرحلة ذاتها من الفترة الممتدة من 2 آذار لغاية 23 منه بين سنتين متتاليتين، فتظهر انخفاضا في نسبة الجرائم وفق الجدول التالي: ◄

	سلب سيارة	عدد جرائم القتل الجنائي	سرقة سيارة	سلب	نشل	سرقة	المجموع
2025/3	5	18	18	42	33	236	352
2026/3	1	5	11	38	32	183	270
انخفاض بنسبة	80 في المئة	72,2 في المئة	38,8 في المئة	9,52 في المئة	3 في المئة	22,45 في المئة	23,2 في المئة

■ هل هناك نقاط تفتيش او دوريات استثنائية لضبط الوضع الامني؟
□ تنفذ قوى الامن الداخلي اجراءات استثنائية عبر اقامة حواجز ظرفية وتسيير دوريات مؤللة وراجلة، خصوصا في محيط مراكز النزوح والطرق الرئيسية، حيث رفعت نسبة الجهوزية في جميع القطعات العملانية الى حدها الاقصى.

"انخفاض نسبة الجرائم والسرقات والسلب على الصعيد الوطني العام"

■ ما الاجراءات المتخذة لضمان سلامة النازحين والمجتمعات المضيفة؟
□ نقوم بالإجراءات المتخذة على الشكل الآتي:
اولا: مساعدة المواطنين النازحين وحثهم على الانتقال الى مناطق أكثر امنا ومتابعة اوضاع مراكز الايواء على مدار الساعة.
ثانيا: تسيير دوريات امنية على مدار الساعة، بشكل خاص في محيط مراكز الايواء بهدف منع حصول اي اشكالات او اضطرابات لحماية النازحين من جهة، والمجتمعات المضيفة من جهة اخرى.

■ كيف يتم التنسيق بين قوى الامن الداخلي والبلديات لإدارة الوضع الامني؟
□ يتم التنسيق بين قوى الامن الداخلي والبلديات بصورة دائمة، وخصوصا في موضوع تدابير السير نتيجة الازدحام الحاصل على الطرق الرئيسية والاحياء الداخلية بسبب حركة النزوح، اضافة الى الامور التنظيمية المتعلقة بإدارة الازمة في مراكز الايواء وتسهيل الشؤون اليومية للنازحين، وصولا الى القيام بالحراسة لمنع الاعتداءات في محيط مراكز الايواء ومعالجة اي اشكالات امنية بسرعة وفعالية.

■ كيف تؤثر الاعتداءات المستمرة على قدرة قوى الامن الداخلي على الانتشار وتنفيذ المهام؟
□ على الرغم من التحديات الناتجة من الاعتداءات، تواصل قوى الامن الداخلي تنفيذ مهامها بكفاءة عالية، عبر اعادة توزيع القوى وتعزيز الجهوزية بما يضمن استمرارية العمل الأمني. علما ان الاعتداءات المستمرة ادت الى تضرر بعض مراكزها بشكل كلي والبعض الآخر بشكل جزئي، وهي موجودة في القرى الحدودية لمتابعة مهامها الامنية الى جانب المواطنين.

■ ما هي الرسالة التي توجهها قوى الامن الداخلي الى كل من يحاول استغلال ظروف النزوح لإدارة الفوضى؟ وكيف يتم طمأنة المواطنين والنازحين في ظل هذه الظروف الحساسة؟

□ تؤكد قوى الامن الداخلي انها لن تتهاون مع أي محاولة لاستغلال الظروف الانسانية لإثارة الفوضى او الاحتيال. وقد سبق ان أطلقت أكثر من فيديو توعوي عن المحتالين الذين يستغلون النازحين عبر عروض سكن وهمية، وعن الافراد والجمعيات الوهمية التي تجمع الاموال بطرق غير شرعية، كما نشرنا رسائل توعوية عدة في هذا المجال. قمنا بتوقيف أحد المشتبه بهم الذي قام بالاستيلاء على اموال نازحين بحجة تأجير شقق لهم، كذلك نقوم بملاحقة وتعقب عدد من الاشخاص الذين احتالوا عليهم بالأسلوب ذاته. في الوقت عينه، نطمئن المواطنين والنازحين الى ان قوى الامن الداخلي حاضرة لحمايتهم، وتعمل على مدار الساعة لضمان الامن والاستقرار، داعين الجميع الى التعاون والابلاغ عن أي حالة مشبوهة، او عند تعرضهم لأي عمل مخالف للقانون.

خطة أمنية لتعزيز الإستقرار في بيروت

تنفيذا لقرار مجلس الوزراء، باشرت القطعات العملانية في قوى الامن الداخلي تنفيذ خطة امنية شاملة في العاصمة بيروت الى جانب الجيش اللبناني، بهدف الحفاظ على امن المواطنين وسلامتهم، وحماية المرافق والمؤسسات العامة والخاصة، اضافة الى اماكن ايواء النازحين.
شملت الاجراءات انتشارا ميدانيا واسعا بمشاركة مختلف الوحدات، منها شعبة المعلومات، والقوة الضاربة، والسرية الخاصة للامن الداخلي، والفهود، والمجموعة الخاصة المعروفة "SWAT"، والشرطة القضائية، الى جانب عناصر من شرطة بيروت، وتضمنت تسيير دوريات راجلة وسيّارة، واقامة حواجز ثابتة وظرفية، وتعزيز الانتشار الامني على الطرقات الرئيسية والتقاطعات ومحيط مراكز الايواء، فضلا عن انتشار عناصر باللباس المدني من شعبة المعلومات والشرطة القضائية ومفرزة استقصاء بيروت، لتنفيذ مهام الرصد والمتابعة بما يعزز حفظ الامن والنظام العام.